

الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

تأميم النفط الإيراني و تداعياته على العلاقات الدولية (١٩٥١ - ١٩٥٣)

الدكتورة : وداد جابر غازي
قسم الدراسات التاريخية

المحتويات

المبحث الاول: إيران وتأمين النفط .

- ١ - بدايات الاحتكار البريطاني للنفط الإيراني .
- ٢ - النفط الإيراني والدعوة الى تأمينه.
- ٣ - المحاولات التي أريد بها عرقلة مسيرة التأمين في إيران .
- ٤ - قرار التأمين والموقف البريطاني .

المبحث الثاني : - تأمين النفط وتداعياته اقليمياً ودولياً.

اولاً: - تداعيات تأمين النفط على دول المنطقة .

- ١ - الموقف العراقي من تأمين النفط الإيراني.
- ٢ - الموقف المصري من تأمين النفط الإيراني .

ثانياً: - قضية التأمين في المحافل الدولية .

- ١ - محكمة العدل الدولية .
 - ٢ - مجلس الأمن .
 - ٣ - الموقف الأمريكي من قرار التأمين .
 - ٤ - إصدار التأمين في الصحف الأجنبية.
- ### المبحث الثالث : الاوضاع الداخلية في إيران بعد التأمين .

ملخص البحث

اكتشف النفط لأول مرة في مسجد سليمان في إيران من عام ١٩٠٨ ، وبناء على ذلك تشكلت شركة النفط الانكلو - إيرانية في الرابع عشر من نيسان ١٩٠٩ ، برأسمال قدره مليون جنيه استرليني ، في حين بدأ الانتاج الفعلي للنفط بكميات كبيرة عام ١٩١٤ في الحرب العالمية الاولى ، وهذا ما شجع الحكومة البريطانية على ابرام عقد مع شركة في العام نفسه ، امتلكت بموجبه ٥١% من الاسهم.

كان تأميم النفط الايراني في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ اكبر ضربة توجه الى السيطرة البريطانية طوال القرن العشرين ، فقد كانت الشركة التي امنتها حكومة محمد مصدق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة البريطانية ، وكانت عبارة عن (دولة داخل دولة) لذلك عدت بريطانيا ان قرار التأميم اذا ما نجح في إيران ، فإنه سيؤدي الى عمليات تأميم في دول مجاورة لايران ، وسيقود ذلك الى خسارة بريطانية لامتيازاتها في منطقة الشرق الاوسط .

Dtdaiat nationalization of Iranian oil (International Relations (1951-1953

Oil was discovered for the first time in a mosque Sulaiman in 1908, not in Iran, but in the Middle East, and therefore formed oil company Anglo - Iranian on the fourteenth of April 1909 with a capital of one million pounds, while started actual production of oil in large quantities in 1914 in World War, and this encouraged the British government to conclude a contract with the company in 1914 acquired under which .51% of the shares

The nationalization of Iranian oil in the fifteenth of March 1951 was the biggest blow to British control throughout the twentieth century, it was the company that government of Mohammad Mossadegh closely linked to the government AlbarBtanih, and was a (state within a state) so enumerated Britain's decision to nationalization if succeeded in Iran, it will lead to nationalization in neighboring countries of Iran, and lead it to the loss of a British privileges in the Middle East.

المقدمة

ارتبط اسم حكومة محمد مصدق بقرار التأميم الذي قامت به ايران في الخامس عشر من أذار ١٩٥١ ،وعدّ هذا القرار اول قرار يتم فيه تأميم شركة نفطية في منطقة الشرق الاوسط ،وترتب عليها جملة متغيرات شهدتها المنطقة من جراء هذا القرار .

يرجع تاريخ احتكار النفط الايراني الى العام ١٩٠١ ، بعد ان منح مظفر الدين شاه ايران (١٨٩٦ - ١٩٠٧) مجموعة من الامتيازات للجانب مقابل عمولات لتغطية نفقات رحلاته الى اوروبا ،ومنها الامتياز الذي منح لرجل استرالي هو (وليام نوكس دارسي) وبموجبه وافق الاخير على ان يدفع نقداً للحكومة الايرانية (٢٠,٠٠٠) باون استرليني كأسهم و ١٦% من ارباح الشركة السنوية الصافية مقارنة بـ (١٥٠٠٠) باون استرليني ،ووافق اصحاب امتياز التبع على دفعها سنوياً .

يبدو ان عام ١٩١٤ كان اهم عام في تاريخ الايراني ،لاسيما بعد ان قررت الحكومة البريطانية التحول من الفحم الى النفط ،واخذ النفط يحتل دوراً مهماً في الشؤون الايرانية ،ومن هنا اخذت بريطانيا تعمل على احتكار نفط جنوب ايران بلا منازع ، مقابل اعطاء ايران ابخس الارباح ، في حين ان النفط هو ملكها .

وليس هناك من قرار اخر في تاريخ السياسة الخارجية الايرانية قبل عام ١٩٥١ ، يضاهي قرار التأميم ، من حيث التداعيات البعيدة المدى التي افرزها على الصعيدين الداخلي والدولي ، فقد سبق لايران ان إقدمت على اتخاذ قرارات عديدة في مجال السياسة الخارجية ، الا أنها لايمكن ان تقارن بأي حال من الأحوال مع قرار التأميم من حيث النتائج .

تكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ،وتضمن المبحث الاول (ايران وتأميم النفط) اربعة مواضيع ، هي بدايات الاحتكار البريطاني للنفط الايراني ،والنفط الايراني والدعوة الى تأميمه ، و المحاولات التي اريد بها عرقلة مسيرة التأميم في ايران ، والاخير هو قرار التأميم والموقف البريطاني ، اما المبحث الثاني (تأميم النفط وتداعياته اقليمياً ودولياً" ،تضمن فقرتين هما الاولى :

تداعيات تأمين النفط على دول المنطقة، (اخذنا الموقف العراقي والمصري من التأمين في ذلك الوقت ،لما لهاتين الدولتين من موقع استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط)،والثانية :قضية التأمين في المحافل الدولية ، واخيرا المبحث الثالث (الاوضاع الداخلية في ايران بعد التأمين) .

المحت الاول: ايران وتأمين النفط .

١ - بدايات الاحتكار البريطاني للنفط الايراني .

اكتشف النفط لأول مرة في ايران في مسجد سليمان في عام ١٩٠٨ ، وبناء على ذلك شكلت شركة النفط الانكلو - ايرانية في الرابع عشر من نيسان ١٩٠٩ برأسمال قدره مليون جنيه استرليني ، في حين بدأ الانتاج الفعلي للنفط بكميات كبيرة في عام ١٩١٤ في الحرب العالمية الاولى ، وهذا ما شجع الحكومة البريطانية على ابرام عقد مع الشركة في عام ١٩١٤ امتلكت بموجبه ٥١% من الاسهم^(١) .

اخذت الخلافات تظهر بين الحكومة الايرانية والشركة الانكلو - ايرانية حول قلة عائدات النفط الايراني من الارباح بموجب اتفاق وليام نوكس دراسي ، بحث اصبحت حصة ايران النفطية من ارباح نفطها في العام ١٩٣١ حوالي (٨٧٢,٣٠٦) جنيه استرليني ، بعد ان كانت اكثر من (١,٣١٢,٢٨٨) جنيه استرليني في العام الذي سبقه ، وقد حاولت الحكومة الايرانية الدخول في مفاوضات مع الشركة لزيادة هذه العوائد ، ولكن ذلك لم يجد نفعاً ، مما دفع الحكومة الايرانية الى اتخاذ قرار من جانب واحد في تشرين الثاني ١٩٣٢ ، يقضي بالغاء الامتياز النفطي الممنوح للشركة عام ١٩٠١ ، وتمت المصادقة عليه في مجلس النواب في كانون الأول ١٩٣٢ ، وعلى اثر ذلك تدخلت الحكومة البريطانية ، وعندها قررت عصبة الامم العودة الى المفاوضات ، وفعلاً توصل الطرفان الى اتفاق جديد^(٢) في التاسع والعشرين ١٩٣٣^(٣) .

واجهت ايران بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وضعاً داخلياً صعباً ادى الى بروز اليقظة الفكرية ونضوج الوعي السياسي في البلاد ، وتنبه الرأي العام الايراني الى الغبن من جراء اتفاق ١٩٣٣ النفطي ، فضلاً عن اقتناع الحكومة الايرانية بمشروع التنمية السباعية^(٤) . وان الفقرة الخامسة من هذا المشروع والذي رفض بموجبه عقد اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي وايران حول طلب السوفييت الحصول على نفط الشمال ، على غرار نفط الجنوب والذي كان تحت السيطرة البريطانية ، لكن المجلس الايراني في عام ١٩٤٧ ، رفض

بالاجماع هذه الاتفاقية واصدر قانون ،ليس من حق أي احد في عقد أي اتفاقية الا بموافقة المجلس ونص ايضاً ،على تدخل الحكومة الايرانية في مفاوضات شركة النفط الانكلو - ايرانية لتعديل مدفوعات النفط في ايران . وخلال اكثر من (٦) اشهر من المباحثات بين الحكومة والشركة اسفر عنها التوقيع بالاحرف الاولى لكل موقعي الاتفاقية الجديدة والتي عرفت باتفاقية (كاس - كلشائيان) او الاتفاقية التكميلية نسبة الى وزير المالية الايراني عباس قلي كلشائيان وممثل شركة النفط الانكلو - ايرانية (ن ، أ. كاس N.A.Cass)^(٥).

٢ - النفط الإيراني والدعوة الى تأميمه .

عرضت الحكومة الايرانية هذه الاتفاقية على (المجلس) يعني البرلمان (النواب والشيوخ) ،و في تموز ١٩٤٩ عرضت للتصويت عليها الا انها لاقت معارضة شديدة من المجلس ،واصر مجلس النواب ان تبقى قضية النفط معلقة لتفسح المجال امام المجلس القادم للبت فيها^(٦).

وبعد عقد الدورة السادسة عشر لمجلس النواب الايراني في التاسع من شباط ١٩٥٠ ، حاولت وزارة علي منصور^(٧) ، عرض قضية النفط او الاتفاقية التكميلية امام المجلس للبت فيها ،ومن جانب اخر ناقش رئيس الوزراء الايراني علي منصور ،وبشكل غير رسمي اعادة المفاضات حول الاتفاقية مع شركة النفط الانكلو - الايرانية على اساس المناصفة في الارباح ولكن دون جدوى^(٨).

واقترح علي منصور في الثالث عشر من حزيران ١٩٥٠ احالة ملحق لائحة (كاس - كلشائيان) الى اللجنة النفطية الخاصة قبل طرحها في المجلس الايراني من اجل دراستها مجدداً ،وافق المجلس على هذا الاقتراح وتشكلت اللجنة من (١٨) عضواً برئاسة محمد مصدق ،كلفت هذه اللجنة بمناقشة اللائحة وتقديم تقرير للمجلس حول رأيها بذلك ،بالنظر لان المصادقة على اللائحة المذكورة كان هدفاً رئيساً للقيادة البريطانية ،وهذا ما يعد منافياً لسياسة الحياد المعلنة من قبل الحكومة آنذاك، فأقنع علي منصور تتحي عن السلطة بعد تقديم طلب الاستقالة في عام ١٩٥٠ .

وتم تعيين علي رزم آرا رئيساً للوزراء خلفاً لـ (علي منصور) وذلك في السادس والعشرين من حزيران ١٩٥٠^(٩).

طلبت اللجنة النفطية الخاصة خلال اجتماعاتها الوثائق الحكومية التي تخص قضية النفط ،دعت عدداً من خبراء الحكومة للمثول امامها ،وبعد انتهاء اجتماعاتها تقدمت بتقريرها الى المجلس في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٠ ، الذي اكد عدم ضمان هذه الاتفاقية لمصالح ايران ورفض اللجنة لها ،وحت محمد مصدق رئيس لجنة النواب على الدفاع عن حقوق الايرانيين وتأمين النفط في خطاب له جاء فيه " اذا كنتم تعتبرون انفسكم ممثلي الشعب فإنه ليس امامكم من خيار سوء انتزاع حقوق الشعب الايراني بالكامل ،وهذا لا يتم الا بتأمين صناعة النفط في جميع انحاء ايران "^(١٠).

دافع علي رزم آرا^(١١) رئيس الوزراء الجديد عن شركة النفط الانكلو - ايرانية امام مجلس النواب الايراني ،وانتقد الذين طالبوا بالتأمين بقوله : " ان الشعب الايراني لا يستطيع ان يدير معملاً وطنياً للاسمنت ، كيف يمكن ان يدير شؤون النفط واستثماره ،ويطلب من عندنا جعل النفط ومشاريعه وطنية " ،وبالرغم من موقف رئيس الوزراء خشيت الحكومة الايرانية من عاقبة عدم التفاهم بين المجلس والشركة ، فأعلن حسين فروهر وزير المالية الايراني ،وبصورة مفاجئة عن سحب اللائحة النفطية في السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٥٠ ، واعلن عن رغبة الحكومة باستئناف المفاوضات من جديد مع الشركة للحصول على زيادة العائدات ،وقد عارض بعض النواب هذا الاتجاه وتحولت خطبهم الى هجوم عنيف استخدمت فيها الكثير من الكلمات النابية ضد رئيس الوزراء ،ووزير ماليته واتهما بالخيانة وخدمة الاجنبي ،وطالب النواب عدم الالتفاف على موضوع سحب الاتفاقية ومواصلة قراءة قرار اللجنة النفطية الخاصة التي رفضت الاتفاقية التكميلية بالاجماع^(١٢).

٣ - المحاولات التي اريد بها عرقلة مسيرة التأميم في ايران

صادق المجلس الايراني (النواب) في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥١ ، على تقرير اللجنة النفطية الخاصة ، في الوقت نفسه طلب من اللجنة ان تتولى دراسة المقترحات التي تقدم بها النواب في غصون اسبوعين على ان تقدم تقريراً الى المجلس في فترة لا تتجاوز الشهرين ، شرط ان يتضمن الخطوط العريضة لسياسة الحكومة النفطية ، وفعلاً طرحت اللجنة مقترحين لمعالجة قضية النفط ، اهمها تأميم صناعة النفط في جميع انحاء البلاد ، والغاء امتياز عام ١٩٣٣ ، ومما زاد في فشل المصادقة على الاتفاق التكميلي مع الشركة وهو ما توصلت اليه الحكومة السعودية وشركة ارامكو الامريكية في عام ١٩٥١ من اتفاق نص على مبدأ مناصفة الارباح بين الطرفين على غرار فنزويلا والتي اثارت السخط الشعبي في ايران ضد شركة النفط الانكلو - ايرانية^(١٣) .

وادرک رئيس الوزراء الايراني على رزم آرا بأن محاولاته في تمرير الاتفاقية في المجلس باءت بالفشل ، وانه لا يريد ان يفقد زمام المبادرة ، وان لا يأخذ اقتراح تأميم النفط من قبل النواب طابعاً واقعياً ، ودعا الى الأخذ بصيغة مناصفة الارباح (٥٠ - ٥٠ %) وبطبيعة الحال فإنه ، وبعد اصابته باليأس في الموافقة على الاتفاقية ، سعى لضعاف المجلس ، واخذ يفكر بطريقة من اجل حل المجلس^(١٤) .

ومن جانب اخر وصف محمد مصدق خطة تأميم النفط الايراني ، بانها خطوة كبيرة باتجاه حرية وتقدم الشعب الايراني وقال : " من خلال الدراسات او الانتقادات والتحليلات الجارية وكذلك التوضيحات التي قدمت بهذا الخصوص ، نؤكد لكافة الاخوة ، بانه لا يوجد حائل امام التأميم من النواحي الفنية والاقتصادية والسياسية والقضائية ، ولم يبق حائل امام اسداء هذه الخدمة الكبيرة في الوقت الحاضر ، ولا يوجد سبيل سوى الموافقة على تأميم النفط الذي يعد أمنية الشعب الايراني ، واكبر خطوة من قبل المجلس ، وانني على يقين بأن قلوبنا جميعاً كانت وما تزال مفعمة بالمحبة لايران ، تقترب من بعضها البعض اكثر من ذي قبل ، وستسكن في جو ملؤه المحبة من ان نلبي بالاجماع امال الشعب الايراني ، والتي

هي واجب ديني طبقاً لفتاوى علمائنا الاعلام ،و ان نصادق على تأميم النفط في انحاء البلاد ،ونقدمه الى المجلس من اجل اجتياز اخر مرحلة قانونية "(١٥).

حاول علي رزم آرا ،ان يوقف ضد موجة الخط المتضامن في ايران ضد شركة النفط الانكلو - ايرانية عن طريق شجب الدعوة الى التأميم، فقد افصح في خطاب له في الثالث من اذار في ١٩٥١ امام المجلس ،واشار الى الاستفادة من التجارب الماضية بقوله : " يجب ان تكون الحوادث المرة الماضية عبرة لنا من كافة مانتخذه من قرارات ونظريات كي لانقع في الاخطاء التي وقع فيها اسلافنا"(١٦). وكان يقصد هنا ما قام به رضا باشا عند الغائه امتياز دراسي عام ١٩٣٢ ،ومن ثم قام بعقد اتفاقية في عام ١٩٣٣ مع الحكومة البريطانية ،وهي اسوا من سابقتها .

وعلى اثر ذلك الخطاب اغتيل علي رزم آرا في السابع من اذار ١٩٥١ اثناء حضوره في مجلس فاتحة احد رجال الدين ، علي يد احد رجالات (فدائيان اسلام) (١٧) وهو خليل طهماسي والذي كان من المتدينين المتطرفين ، لذلك اقدم على اغتيال علي رزم آرا بأعتبار الاخير هو عدو التأميم (١٨).

٤ - قرار التأميم والموقف البريطاني منه .

كان تأميم النفط الايراني في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ اكبر ضربة توجه الى السيطرة البريطانية طوال القرن العشرين ، فقد كانت الشركة التي امنتها حكومة محمد مصدق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة البريطانية ،وكانت عبارة عن (دولة داخل دولة) لذلك عدت بريطانيا ان قرار التأميم اذا ما نجح في ايران ، فإنه سيؤدي الى عمليات تأميم في دول مجاورة لها ،وسيقود ذلك الى خسارة بريطانية لامتيازاتها في منطقة الشرق الاوسط ،واعربت الحكومة البريطانية عن عميق اهتمامها بمصير شركة النفط الانكلو - ايرانية ، وأبلغت ذلك في اليوم الذي صادق فيه مجلس النواب الايراني على قرار التأميم ، اذا قام السفير البريطاني (وليم انكرت) بتسليم مذكرة الى رئيس الوزراء الايراني جاء فيها : " ان الحكومة البريطانية لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي ازاء ما يهدد شركة النفط الانكلو - ايرانية من اخطار ،وان بريطانيا على

استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الايرانية من اجل التوصل الى اتفاقية جديدة بهذا الصدد" (١٩).

وفشلت كل المفاوضات التي اجراها الطرفين في حل مشكلة النفط ، وادى ذلك الفشل الى ان تقوم بريطانيا بتشديد اجراءاتها المضادة لحكومة محمد مصدق ، فاتخذت عدد من الاجراءات منها، فرض مقاطعة تجارية على ايران ،وتشديد الخناق على حكومة محمد مصدق ، بأرسالها اربع مدمرات جديدة لتتضم الى الاسطول البريطاني الموجود في منطقة الشرق الاوسط ،وكذلك قيام الاسطول بقرصنة بحرية عندما اجبر السفينة الايطالية (روزماري) التي تحمل شحنة نفط ايرانية - بارلسو في ميناء عدن ،ارادت بريطانيا من تلك العملية التأكيد للعالم عامة ،وللايرانيين خاصة ، بأنه ليس باستطاعة ايران بيع نفطها لاحد غيرها فقط ،وليس بإمكان احد شراؤه منها (٢٠).

المبحث الثاني: تأمين النفط وتداعياته اقليمياً ودولياً.

اولاً : تداعيات تأمين النفط على دول المنطقة

١ - الموقف العراقي من تأمين النفط الايراني

كان لقرار التأمين اثره الواضح على سياسة الحكومة البريطانية والتي خشت من اتخاذ العراق خطوة مماثلة لخطوة ايران ، فابلغت الحكومة العراقية استعدادها للدخول في مفاوضات جديدة حول تعديل حصة العراق في ارباح النفط ،وان مدير شركة نفط العراق قال لرئيس وزراء العراق نوري السعيد في الثالث من نيسان ١٩٥١ ، موافقة الشركة على ان يكون معدل مورد العراق في الطن الواحد من النفط لا يقل عن معدل مورد الدول المجاورة مثل ايران ، والمملكة العربية السعودية ، وابدأ استعداده لتثبيت ذلك خطياً ، بل اكد رغبته في بدء المفاوضات في بغداد ، وافر مجلس الوزراء في الرابع من نيسان من نفس السنة الاسس التي تقوم عليها المفاوضات ، والتي اشتملت على ان لا يقل مورد الخزينة العراقية من الطن الواحد من النفط وان لا يقل الحد الأدنى للمصدر منه عن معدل الدول المجاورة^(٢١) .

سارع النواب العراقيين في البرلمان العراقي الى طرح الدعوة الى تأمين نفط العراق ، منذ ان اعلنت ايران تأمين نفطها ودارت خلال جلسات البرلمان العراقي مناقشات مطولة حول تلك الدعوة ، عكست بوضوح موقف النواب العراقيين من حركة التأمين الى جانب الرأي العام العراقي ، الذي كان مع ايران في تأمين نفطه ووجه محمد صديق شنشل نائب الموصل سؤالين الى نوري السعيد رئيس الوزراء ، بعد ثلاثة ايام فقط من اعلان قرار التأمين في ايران اثناء الجلسة النيابية التي عقدت في الثامن عشر من اذار عام ١٩٥١ وهما :-

١. هل تفكر الحكومة العراقية بتأمين النفط في العراق .

٢. هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد ولاصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب خيراته^(٢٢) .

واولى الكتاب العراقيين اهتمامهم بتأمين النفط الايراني ، اذ أصدروا بعض المؤلفات الخاصة بمسألة تأمين النفط ، ومنها ما اصدره سليم طه التكريتي بعنوان "

معركة النفط في ايران " في الوقت الذي كانت فيه ايران تعمل على تنفيذ تأمين مؤسسات النفط التي يمتلكها الامريكان في جزر البحرين عند الخليج العربي، كان محمد مصدق يهدف من وراء الادعاءات الايرانية في البحرين، وذلك في اشغال الرأي العام الايراني ، واطهار حكومة محمد مصدق بمظهر الوطنية المدافعه عن حقول ايران امام الايرانيين^(٢٣).

٢ - الموقف المصري من تأمين النفط الايراني

كان الموقف المصري من قضية تأمين النفط الايراني ، لا يختلف عن الموقف العراقي ، ففي ختام مشاركة محمد مصدق لاعمال المحكمة الدولية في لاهاي ، ولحسم موضوع النفط ولمناقشة شكوى الحكومة البريطانية ضد ايران ، توقف محمد مصدق في طريق عودته الى ايران في القاهرة بناء على دعوة (النحاس باشا) رئيس الوزراء المصري آنذاك ، وجرى له استقبال حافل شارك فيه اكثر من مليونين مواطن مصري ، وتزامن ذلك مع تدهور العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا عقب تأمين قناة السويس والغاء اتفاقية ١٩٣٦ (القاضية بانتشار القوات العسكرية البريطانية في مصر من جانب واحد ، ويذكر بأن الحكومة البريطانية قد تمكنت من خلال تلك الاتفاقية في التحكم بمصير مصر لعدة سنوات عن طريق نشر قواعد وقوات عسكرية ، وفي نهاية المطاف تم بفضل يقظة الشعب المصري الغاء الاتفاقية عن طريق اتخاذ قرار في مجلس النواب المصري ، وانهاء تسلط القوات العسكرية البريطانية) ، وفي مثل هذه الظروف ادى تواجد رئيس الوزراء محمد مصدق في مصر الى تعزيز الارادة الوطنية للبلدين لتأمين استقلالهما السياسي والى الوقوف بوجه الاطماع البريطانية^(٢٤).

عد الاستقبال الحافل لممثل الحكومة الايرانية من قبل حكومة وشعب مصر، رسالة مهمة الى بريطانيا مفادها ان مرحلة استعمار الشعوب وسلب خيراتها قد ولت ، وبدأت مرحلة استعادة الشعوب لحقوقها وحرياتها ، واقامة انظمة وطنية ومستقلة بعيد عن التدخلات الخارجية.

ثانياً : قضية التأمين في المحافل الدولية

١ - في محكمة العدل الدولية

وجدت بريطانيا نفسها امام مشكلة طارئة في غاية ، ولم يكن لدى حزب العمال الحاكم القدرة لمواجهة مثل هذه المشاكل ، على اثر تأمين النفط الايراني قدمت بريطانيا طلبا في السادس والعشرين من آيار ١٩٥١ الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد ايران ، تطلب منها الترضية الكاملة عن كافة التصرفات التي اتخذت ضد الشركة والمخالفة لقانون الدولة واتفاقية ١٩٣٣ وان تحتفظ بريطانيا بحقها في ان تطلب من المحكمة العدل الدولية ، ان تقرر طبقاً للمادة (٤١) من لائحتها تدابير لحماية حقوقها حتى يتسنى لاحد رعاياها من شركة النفط الانكلو - الايرانية ان يتمتع بحقوقه المخولة بمقتضى نصوص اتفاقية ١٩٣٣ ، وفي التاسع والعشرين من حزيران ١٩٥١ بعثت ايران حسين فاطمي وزير خارجية ايران برسالة الى رئيس المحكمة العدل الدولية ، عرض فيها وجه نظر الحكومة الايرانية وطلب فيها ان تقرر المحكمة العدل الدولية ، عدم اختصاصها بالنظر في الموضوع ، واختتمها بأن ايران تتمسك بقواعد القانون الدولي واسسه المتعارف عليه التي تعد أي امتياز من هذا القبيل مع شركة خاصة امر لادخل للمحكمة الدولية فيها وان المنح والتأمين من حقوق السيادة ، وفي الخامس من شهر تموز اصدرت محكمة العدل الدولية قرار يتعلق بالتدابير المؤقتة التي يجب على الطرفين المتنازعين اتخاذها ، وتشمل في مضمونها امتناع الطرفين عن اتخاذ أي اجراء يسيء الى الطرفين ، بشأن تنفيذ القرار الذي قد تتخذه محكمة العدل الدولية ، والامتناع عما يحول بين الشركة والقيام بأعمالها الصناعية والتجارية ، كما كانت تمارس في الأول من آيار ١٩٥١ ورفضت الحكومة الايرانية القرار ، ثم قررت سحب تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية للمحكمة الدولية (٢٥).

ثم عادت محكمة العدل الدولية في النظر في النزاع ، واصدرت في الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٢ ، قراراً باغلبية (٩) اصوات ضد (٥) على النحو التالي : " ترى المحكمة انه ليس لها اختصاص في القضية المعروضة عليها " ، فكان ذلك نصراً كبيراً ليس لايران فحسب ، بل للاتجاهات التحررية في كافة

اقتصاد العالم ، وضربة قاضية للاحتكارات العالمية والامتيازات الاجنبية ، ونجاحاً لايران وسياستها القومية المتمثلة في تأميم الصناعة النفطية^(٢٦).

٢ - مجلس الأمن

قدمت بريطانيا في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٥١ شكوى الى مجلس الامن ضد ايران وذكرت فيها ان الحكومة الايرانية لم تستجيب الى قرار محكمة العدل الدولية ، وطلبت منها النظر في الموقف الذي يهدد الامن والسلام الدوليين الناجم من جراء ذلك ، مستندة الى المادة (٣٥) من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على مايلي " لكل عضو في الامم المتحدة ان ينبه مجلس الامن والجمعية العمومية الى أي نزاع او موقف من النوع المذكور في المادة الخامسة والثلاثين^(٢٧) .

توجه محمد مصدق ومعه وفد الى نيويورك في تشرين الثاني ١٩٥١ ، وضم الوفد اعضاء اللجنة المشتركة (كريم سنجاني ومظفر بقائي ، وحسين فاطمي وحسين نواب ، وأعلن محمد مصدق حال وصوله الى نيويورك ، بشكل حازم بأنه " اذا حاول مجلس الامن عند مناقشته لموضوع النفط الايراني ان يتخذ اجراء خارج القوانين الدولية ، فإنه سيغادر اجتماع مجلس الامن " وقال رئيس الوفد الايراني في احد اجتماعات مجلس الامن مخاطباً اعضاء مجلس الامن " ان مجلس الامن مركز في الدفاع عن الامم الصغيرة ، وتأمين المساواة بين الدول الكبرى والصغيرة ، ولا ينبغي له ان يسمح للدول الكبرى باستغلال الدول الصغيرة ، ان شكوى الحكومة البريطانية تتحدث اساساً حول خطر يهدد السلام والامن ، ولكن الحكومة الايرانية لم تعرض السلام العالمي للخطر مطلقاً ، ان الشعب لم يرضى بأي شكل عن الشركة السابقة ، لانها لم تقدم أي مساعدة فنية او صناعية للبلد والدليل على ذلك ، هو انه بعد نصف قرن من استخراج النفط الايراني لم يتم اعداد خبراء فنيين وان الحكومة مضطرة لاستخدام الخبراء الاجانب^(٢٨) .

واعرب ممثل الحكومة السوفيتية واليوغسلافية عن اعجابه بتوضيحات رئيس الوفد الايراني ، واعتبر الموضوع مسألة داخلية ، ليس من حق مجلس الامن التدخل فيها ، اما المندوب الفرنسي تحفظ على الشكوى البريطانية ، ولم يبيث

أي رأي خاص بالحكومة الفرنسية ،و قدم المندوب الفرنسي اقتراحاً وحصل الاقتراح على اغلبيه الاصوات ،وكان فحوى الاقتراح : " ان تحتفظ الحكومة البريطانية حتى اتخاذ قرار قطعي من قبل محكمة العدل الدولية في موضوع اهلية مؤسسات الامم المتحدة لمناقشة الشكوى البريطانية ضد ايران^(٢٩) .

٣ - الموقف الامريكي من قرار التأميم

حاول الرئيس الامريكي ترومان ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل وكذلك البنك الدولي في الوصول الى حل يرضي الطرفين في تقديمهم مقترحاً مشتركاً الى محمد مصدق في السابع والعشرين من آب ١٩٥٢ ،ويتضمن عدد نقاط :

١. تحكيم محكمة العدل الدولية بشأن التعويضات التي يجب ان تدفعها ايران لشركة النفط الانكلو - ايرانية .

٢. تعيين ممثلين من قبل كل من الحكومتين الايرانية وشركة النفط الانكلو - ايرانية ليقوموا معاً في عمليات التصدير .

٣. تلغى الحكومة البريطانية بعض القيود المفروضة على صادرات البضائع في ايران .

٤. ان تدفع الحكومة الامريكية (١٠,٠٠٠) دولار الى ايران من اجل مساعدتها والمساهمة من اجل حل ازمتها المالية^(٣٠) .

لكن محمد مصدق رفض الاستماع الى أي وساطة في هذا الموضوع ،ولكن هذا أدى في نفس الوقت الى تعطيل الآبار عن الانتاج ، مما اضر بمالية ايران ضرراً يهددها سياسياً واقتصادياً . وقد قطع محمد مصدق شوطاً ابعد في نزاعه مع بريطانيا ، واغلق القنصليات في كل انحاء ايران ، واخيرا قطعت العلاقات السياسية مع بريطانيا في عام ١٩٥٢^(٣١) .

وفي الجانب الاخر سعت الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الخلاف النفطي بين ايران والحكومة البريطانية ، فقد اعلنت عن بالغ اسفها بسبب هذا الخلاف ،وعن املها في التوصل الى تسوية سلمية للنزاع القائم بأعتبارها صديقاً ثانياً لكل الطرفين ،وابلغت الولايات المتحدة الامريكية ، الحكومة البريطانية بأنه من وجهة النظر الامريكية يجب ان يكون هناك تفهم بريطاني لرغبة ايران في

تحقيق المزيد من السيطرة على مواردها النفطية بما يضمن لها الحصول على المزيد من الفوائد والعوائد النفطية ، وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة الامريكية بابلاغ الحكومة الايرانية بأنها تعارض وبشدة أي الغاء من جانب واحد لاية اتفاقية جرى التوصل اليها باتفاق ورضا الجانبين ،وتضمن البلاغ الامريكي ، الاشارة الى شركات النفط الامريكية قامت باحاطة حكومة الولايات المتحدة الامريكية علماً بأنها : " لا ترغب ازاء هذا العمل الانفرادي الذي اقدمت عليه ايران ضد الشركة البريطانية ، للقيام بأية عمليات في ذلك البلد " (٣٢).

٤ - أصداء التأميم في الصحافة الأجنبية

لقى القرار التاريخي لمجلس النواب الايراني المتخذ في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ والقاضي بتأميم النفط الايراني، اصداءً واسعاً في الصحافة الاجنبية ، فقد قامت الصحف الاجنبية التي كانت تدعم الحصول على امتياز نفطي على الدوام بتغطية واسعة لهذا الموضوع ، بحيث خصصت اكبر تغطية صحفية للموضوع .

وان هذه الصحف سعت من خلال وسائلها الدعائية الى صرف الشعب الايراني عن هذا الطريق ،وزرع اليأس لديه تجاه التنفيذ العملي لقراره هذا ، إلا انها لم تتمكن من ان تكتم عظمة هذا الحدث التاريخي الكبير والعزم الوطني الراسخ ،واعترفت كافة تلك الصحف من خلال تعليقاتها الاخبارية بأهميته الكبيرة ،ووصفته بأن حدث كبير في تاريخ ايران (٣٣).

فكتب صحيفة (ظفر) الصادرة في تركيا : " سنترك سياسة تأميم النفط الايراني جرحاً عميقاً في سياسة بريطانيا وامريكا تجاه الشرق الاوسط ومن الممكن ان تؤدي الى كارثة، وان من الصحيح ان ايران لها الحق في التصرف بنفطها ، بأية وسيلة ترغب بها ،ولكن ان تقليل النفوذ الامريكي والبريطاني في ايران سيؤدي الى فشل السياسة الاستراتيجية لهاتين الدولتين ، وزيادة النفوذ الروسي في هذه المنطقة الحساسة من العالم " (٣٤).

وكتبت إحدى الصحف الفرنسية : " ان حركة التأميم في ايران ستمتد الى المنطقة، لاسيما انها حركة اتباع اية الله الكاشاني القديمة في هذا البلد " ،وأضافت

الصحيفة ان تأمين النفط الايراني بالاضافة الى نتائجه المباشرة وهي قطع النفوذ السياسي والاقتصادي البريطاني في الشرق الاوسط ، ستكون له اثار مهمة في هذه المنطقة ، ان كل ما قيل عن عدم قدرة ايران في مجال استخراج النفط هو مبالغ فيه ومناف للحقيقة ، فاذا تمكن الايرانيون من استخراج وبيع ٥% من الناتج الحالي لمصادر النفط بايديهم ، فانهم سيتسفيدون من ذهبهم السياسي اكثر بكثير مما عليه الان " (٣٥).

ونشرت نشرة (فري بروجر) الصادرة في سويسرا في هذا المجال " ان الشعب الايراني اثبت جدارته من خلال هذه الحركة المحمودة التي قام بها ، ولأن الأيرانيين اذ اصبح نصف او حتى ثلث الانتاج الحالي النفطي الجنوبي بايديهم ، فانهم سيتسفيدون اكثر مما عليه الان " (٣٦).

المبحث الثالث : الاوضاع الداخلية في إيران بعد التأميم .

ادى الحصار النفطي الى تدهور الاوضاع الاقتصادية في ايران ، لان ايران كانت تعتمد على النفط اعتماداً رئيسياً ، فلم يجرؤ احد على شراء النفط الايراني ، ومنعت بريطانيا ناقلات النفط من نقلة الى الاسواق العالمية ، وكانت توقف وتحقق مع كل الناقلات النفطية التي كانت تحتاز مياه الخليج العربي ، وما كان يخرج من ايران عن طريق التهريب لم يكن ذا قيمة زهيداً جداً وبدأت بريطانيا من جانبها التحرك باتجاه مجموعة من الرجال الموالين لها من ملاك الاراضي وبعض البرجوازيين ، الذين كانوا يتسلمون الاوامر منها ، ولهذا الغرض قام السفير البريطاني في طهران برحلة الى شيراز والالتقاء ببعض كبار ملاكي الاراضي هناك ، وبدأت الصحافة الايرانية ، تطرح ضرورة اغلاق القنصليات البريطانية في مراكز الاقاليم ، لانهاء التدخل في الشؤون الداخلية - الايرانية عن طريق تحريض كبار رجال القبائل وملاكي الارض ضد حكومة محمد مصدق^(٣٧).

وتدهورت الاوضاع الاقتصادية الداخلية في ايران ، اذ انخفض الانتاج النفطي من (٣٢) مليون طن الى طن واحد ، ورفضت الولايات المتحدة الامريكية في حزيران ١٩٥٣ تقديم أي مساعدة مالية لايران الا بعد تسوية النزاع مع بريطانيا ، فكان ذلك من شأنه ان يدفع بالبلاد الى حافة الافلاس ، وواجه محمد مصدق مصيراً صعباً لا يحسد عليه ، وبالفعل بدأ الشاه الايراني محمد رضا (١٩٤١-١٩٧٩) والحكومة البريطانية ، وبالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية بالتخطيط لاسقاط حكومة محمد مصدق عن طريق ضرب رجال الجبهة الوطنية التي ينتمي اليها محمد مصدق ، وكما عملوا على فصل اية الله الكاشاني عن حكومة محمد مصدق وزرع فيما بينهم التفرقة ، وذلك من اجل بقاء محمد مصدق وحده في الساحة الايرانية ، ومن ثم مجيء حكومة تخلف حكومة محمد مصدق ، وبالفعل جاءت عملية الاطاحة بمحمد مصدق عبر تخطيط خارجي وبأدوات محلية ايرانية ، فهي عملية امريكية منذ بدايتها وحتى نهايتها وهنا نقصد انقلاب اب ضد حكومة محمد مصدق في عام ١٩٥٣ ، والذي اطلق عليه عملية (أجاكس)^(٣٨).

الخاتمة

ان الحركة الوطنية في ايران التي تمثلت بالجبهة الوطنية التي قادت مسيرة التأمين ، عبرت عن نضالها المرير من اجل تحقيق العدالة في الثروة القومية التي تتبع من ارضهم ،ويجب الاستفادة منها ، لذلك عندما اقدمت على خطوة التأمين كان عليها ان تعدّ الاهداف والخطط الطويلة الامد للاستفادة من هذا الذهب الاسود ، فكان محمد مصدق هو القائد لقرار التأمين ، لكن التدخلات الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عملت كثيراً من اجل افشال هذه المحاولة الفريدة لكي لايسري صداها في دول المنطقة وتعمل بها ، لذلك عملت وجندت كل امكاناتها المادية والعسكرية في اسقاط عملية تأمين الصناعة النفطية وبالفعل دبّرت انقلاب وكان هذا الانقلاب خطط في الخارج ودبر في الداخل ،وعلى الرغم من ذلك ، فأن اصداء التأمين كان له دوره الفعال في المنطقة العربية والدولية ،واخذت هذه الدول بالدعوة الى التأمين وسارت بخطى قرار التأمين الايراني.

الهوامش

- (١) اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه (١٩٠٩ - ١٩٢٥) ، البصرة ، ١٩٩٠ ، ص ٩٧ .
- (٢) استطاعت الحكومة الايرانية بموجب هذا الاتفاق ان تحقق ولو بعض المزايا مثل تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز أي اقتصررت على النصف الجنوبي من المساحة الاصلية وعلى ان تحصل ايران (٤) شلنات عن كل طن بترول تتبعه الشركة للاستهلاك المحلي ، تؤول كافة ممتلكات الشركة الى الحكومة الايرانية بعد انقضاء (٦٠) عاماً من تاريخ توقيع الاتفاق ، وان تتعهد الشركة بأن تختار العمال المهرة والموظفين من الاداريين وبذلك تعتبر الاتفاقية عام ١٩٣٣ افضل بكثير من امتياز دراسي عام ١٩٠١ ، عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧١-٧٢ .
- (٣) فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية (١٩١٨-١٩٣٩) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦٢-٢٦٤
- (٤) مشروع وضعه الشاه (محمد رضا) بالاشتراك مع قوائم السلطنة عام ١٩٤٧ ، لغرض القيام بالاصلاحيات الداخلية وبناء البلاد بعد ان مرت بظروف صعبة عام ١٩٤٦ ، ومدة هذا المشروع سبع سنوات ، مذكرات شاه ايران محمد رضا بهلوي . وترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٨ .
- (٥) C.Hurewitz, Diplomacy in The Near And Middle East , Adocumentary Record (1914-1956) vol 1, 1 , New york, 1972 , p.280 .
- (٦) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٤٩٥٤ / ٣١١ ، وثيقة ٧٠ ، ص ١٢٥ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران ، بتاريخ ٣١ / تموز / ١٩٤٩ .
- (٧) علي منصور من مواليد ١٨٨٨ من عائلة غنية اكمل دراسته في العلوم السياسية التحق بوزارة الخارجية بمنصب سكرتير ثاني ١٩١٩ وعين والياً على اذربيجان في ١٩٢٦ - ١٩١٤ ، ثم وزيراً للداخلية واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٠ . للتفصيل ، ينظر في طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران (١٩٤١-١٩٥١) ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٦ .
- (٨) احمد راسخي لنكرودي ، موج نفت (تاريخ نفت ايران ، ازا امتياز تاقرار داد) ، جاب دوم ، تهران ، ١٣٨٥ ، ص ١٣٧ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .
- (١٠) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .
- (١١) علي رزم آرا ، عسكري ايراني معروف من مواليد ١٩٠١ ذو نزعة دكتاتورية قوي الارادة ، عين رئيساً لاركان الجيش الايراني اول مرة عام ١٩٤٤ ثم قائد القوات الايرانية في ١٩٤٦ وقضى على حكومة اذربيجان . للتفصيل ، ينظر في طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ، ص ٢٦١ .
- (١٢) د.ك.و. ، حلفاء البلاط الملكي ، التسلسل ٤٩٥٦ / ٣١١ ، وثيقة ٢٠٥ ، ص ١٦٨ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران بتاريخ ١ / كانون الثاني ، ١٩٥١ .

- (١٣) خضير مظلوم فرحان البديري ، موقف الراي العام العراقي من الاحداث السياسية في ايران ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٨٣ .
- (١٤) زهراء شجيعي ، نخبكان سياسي ايراني ، جلد سوم دوم ، تهران ، ١٣٨٣ .
- (١٥) نصر الله شيفته ، زندكي ومبارزان سياسي دكتور مصدق ، نثر كوش ، بهاره ، ١٣٧٦ .
- (١٦) نقلاً عن د.ك.و . ملفات البلاط المالكي ، ٣١١/٤٩٥٦ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية ، في طهران ، وثيقة ٩٣-٩٩ ، ص ١٢٣ ، بتاريخ ١٩ ، نيسان ، ١٩٥١ . ص ٥١ .
- (١٧) فدائيان اسلام : من اخطر المنظمات الارهابية التي نشأت في ايران ابان اربعينات القرن العشرين اسهها مجتبی نواب صفوي ، وضمت مجموعة من الفدائيين الذين اقساموا على اغتيال كل حاكم لايطبق الشرعية الاسلامية ، طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ، ص ٢٥٢ .
- (١٨) خضير مظلوم ، فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .
- (١٩) روح الله رومضاني ، سياسة ايران الخارجية (١٩٤١-١٩٧٣) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائدة صوب التحديث ، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .
- (٢٠) د.ك.و . ملفات البلاط المالكي ، التسلسل ٩٥٥ ، التقرير الاسبوعي للسفارة العراقية في طهران ، ص ٢٢ ، ٢٣ حزيران ، ١٩٥١ .
- (٢١) د.ك.و . ملفات البلاط المالكي ، التسلسل ٩٥٥ ، التقرير الاسبوعي للسفارة العراقية في طهران ، ص ٢٢-٢٣ ، حزيران ، ١٩٥١ .
- (٢٢) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، ص ٣٧١ .
- (٢٣) الامة ، صحيفة عراقية ، العدد ٧٧٥ ، ٧/ حزيران ، ١٩٥١ .
- (٢٤) احمد راسخي لنكرودي ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- (٣٧) ريتشارد " دبليو كوتام ، القومية في ايران ، مطبعة جامعة بينسرغ ، طبعة الترجمة في مكتب الرواد للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٥١ .
- (٣٨) روح الله رومضاني ، المصدر السابق ، ٢٧٢ .

قائمة المصادر

اولاً:- الوثائق:

١ - د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٤٩٥٤ / ٣١١ ، وثيقة ٧٠ ، ص ١٢٥ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران ، بتاريخ ٣١ / تموز / ١٩٤٩ .

٢ - نقلاً عن: د.ك.و ، ملفات البلاط المالكي ، ٣١١/٤٩٥٦ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية ، في طهران ، وثيقة ٩٣-٩٩ ، ص ١٢٣ ، بتاريخ ١٩ / نيسان / ١٩٥١ .

٣ - د.ك.و ، ملفات البلاط المالكي ، التسلسل ٩٥٥ ، التقرير الاسبوعي لسفارة العراقية في طهران ، وثيقة ١٠٢ ، ص ٢٢ ، ٢٣ / حزيران / ١٩٥١ .

٤ - محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ .

ثانياً:- الكتب الفارسية:

١ - احمد راسخي لنكرودي ، موج نفت (تاريخ نفت ايران ، اذا امتياز تاقرار داد) ، جاب دوم تهران ، ١٣٨٥ .

٢ - زهراء شجيعی ، نخبگان سياسيي ايراني ، جلد سوم دوم ، تهران ، ١٣٨٣ .

٣- فؤاد روحاني ، تاريخ ملي شدن صنعت ايران ، تهران ، ١٣٥٢ .

٤ - نصر الله شيفته ، زندكي ومبارزان سياسيي دكتر مصدق ، نثر كوش ، بهاره ، ١٣٧٦ .

ثالثاً:- الكتب العربية والمعرية:

١ - ابراهيم رزقانة ، ايران ، القاهرة ، بلا سنة .

٢ - اسعد محمد زيدان الجوراني ، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه (١٩٠٩ - ١٩٢٥) ، البصرة ، ١٩٩٠ .

٣- روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية (١٩٤١-١٩٧٣) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائدة صوب التحديد ، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ .

٤ - ريتشارد دبليو كوتام، القومية في ايران ، مطبعة جامعة بينسرع، مكتب الرواد، بغداد، ١٩٧٨ .

٥ - طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران (١٩٤١-١٩٥١)، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٢ .

٦ - عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٧ - مذكرات شاه ايران محمد رضا بهلوي ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ .

رابعاً: - الرسائل والاطاريح:

١- خضير مظلوم فرحان البديري ، موقف الراي العام العراقي من الاحداث السياسية في ايران ١٩٥٠-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .

٢ - فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية (١٩١٨-١٩٣٩) رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .

خامساً: - الكتب الاجنبية:

C.Hurewitz, Diplomacy in The Near And Middle East , -
A documentary Record

vol ,1 , New york, 1972 , p.280 1914-1956

سادسا: - البحوث والدراسات:

١ - طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ابان السنة الثانية في حكم مصدق ١٩٥٢-١٩٥٣ ، في الوثائق الدبلوماسية ، العدد (٤) مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ .

سابعا: - الدوريات:

الصحف:

- ١ - اطلاعات ، صحيفة ايرانية، العدد ٧٤٧٦ ، ١٨ اذار ١٩٥١ .
- ٢ - الامة ، صحيفة عراقية ، العدد ٧٧٥،٧ حزيران ١٩٥١ .